

## مشروع بحثي : القطاع الخاص والإصلاح



ورقة المتابعة السياسية الأولى - تشرين الأول / أكتوبر 2010

### قطاع الأعمال العربي: هل كان أبداً، أو هل من الممكن أن يكون، عاملاً من عوامل الإصلاح؟

جياكومو لوتشاني وستيفان هيرتوغ\*

لا شك أن القطاع الخاص يكتسب الآن، في البنى الاقتصادية القومية في العالم العربي، أهمية أكثر بما لا يقاس مما كان الحال عليه قبل بضعة عقود، سواء أمن ناحية الحجم أو التأثير. وبينما لا تزال ثمة فوارق هامة بين الدول العربية، فإن من الثابت أن مساهمة القطاع الخاص في خلق الوظائف، والتنوع الغني في القطاعات الاقتصادية، وتقديم الخدمات العامة، وتشكيل الرأسمال القومي، قد نمت بشكل جوهري على امتداد العالم العربي.

ومع ذلك، فلا يزال قطاع الأعمال، وحتى في مجلس التعاون الخليجي، القائد الاقتصادي في العالم العربي، ضعيفاً على الصعيد التكنولوجي، ويعتمد اعتماداً بنوياً على الدولة، وغالباً ما يكون محكوماً من خلال بنى غامضة ومشخصة - كما بدأ ذلك واضحاً كعين الشمس في سلسلة من التدهورات في الممتلكات منذ العام 2006.

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، فإن الرغبة ما تزال قائمة في تفويض قطاع الأعمال بزيد من المسؤوليات الاقتصادية. غير أن الدول ما تزال هي القائدة الفعلية لمسيرة الإصلاح الاقتصادي، بينما لا يزال القطاع الخاص غير قادر على القيام بنشاط جماعي استشرافي.

بيد أن الأزمات الراهنة يمكن أن تكون مناسبة لتغيير الحالة الراهنة، فلا مناص من أن تؤدي إعادة بناء البنى الاقتصادية العربية إلى تمايز قطاعات الأعمال العربية وتخصصها في آن معا. وهذا بدوره سوف يفسح في المجال أمام احتمال نشوء سياسة جماعات ضغط وأمام مساهمة أوسع لقطاعات الأعمال في عمليات الإصلاح. إن التحسن في إدارة الأعمال في المنطقة العربية لن يفيد فقط في التنمية الاقتصادية، وإنما سيساعد أيضاً على أن يلعب قطاع الأعمال دوراً بناءً في السياسة.

## قطاع الأعمال العربية في الاقتصادات القومية

لا مشاحة في أن قطاع الأعمال في الاقتصادات السياسية في المنطقة العربية برمتها، ومن دون أي استثناء، يلعب الآن دوراً أعمق وأوسع بكثير من الدور الذي كان يلعبه في قَبْل بضعة عقود. وسواء أكانت الطريق التي سلكتها الدول في هذه المنطقة لتحقيق التنمية قومية-شعبوية أم ملكية محافظة، فإن قطاع الأعمال ينشط ويستثمر في قطاعات أوفر وأكثر تنوعاً مما كان الوضع عليه في السابق، حيث أنها قد امتدت إلى مجالات عديدة كانت في الماضي حكراً على هيمنة الدولة.

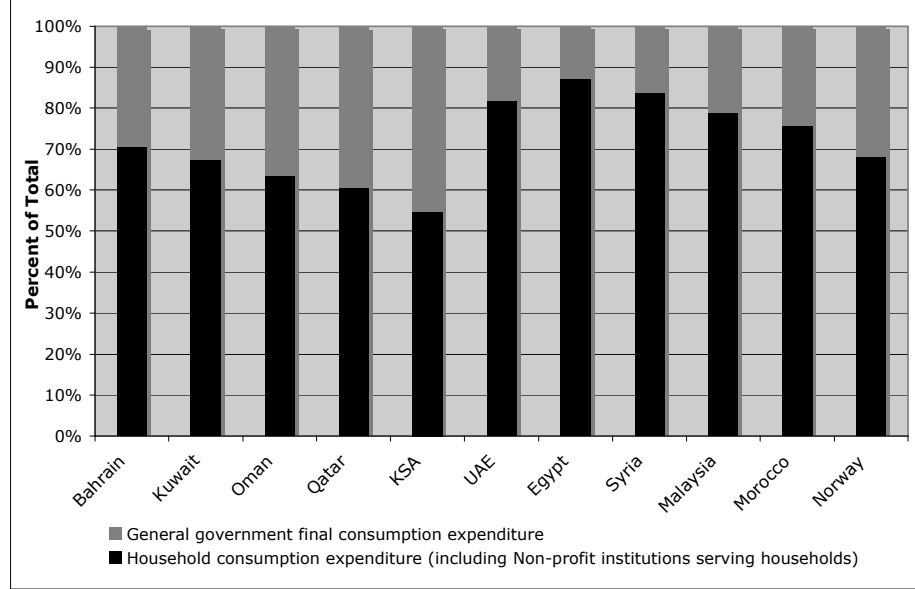
و في العديد من الحالات، جرى ذلك بسبب الحاجة والضرورة أكثر منه نتيجة لإرادة مسبقة، ذلك أن معظم الدول في المنطقة قد خبرت خلال فترة الثمانينات من القرن الفائت أزمات مالية أجبرت الأنظمة على فتح المجال أمام الرأسمال المحلي، وفي الكثير من الحالات أمام الرأسمال الأجنبي، بشكل تدريجي وغير معلن، مفرغة بذلك التزاماتها الاقتصادية-الاجتماعية السابقة التي التزمت بها الحكومات في العقود السالفة لتوسيع القطاع العام. ويبدو أن هذا التوجه غير قابل للرجوع عنه، بعد أن فشلت كل المحاولات لتحسين الوضع الاقتصادي-الاجتماعي.

وحتى في بعض الأنظمة الاشتراكية السابقة مثل سورية والجزائر، تمكن القطاع الخاص من التحرك أبعد من مجرد الأعمال التجارية وتقديم الخدمات الأساسية، فبدأ يعمل في مجال الاتصالات والمصارف والسياحة ومعظم قطاعات الصناعة، إضافة إلى الأعمال الزراعية المختلفة. ورغم أن قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة الرئيسية كالكهرباء والصرف الصحي لا تزال بيد الدولة في العالم العربي، فإن حصة القطاع الخاص في غالبية الدول العربية قد نمت بشكل جوهري. كما شهدت معظم البلدان العربية أيضاً خصخصة لمشاريع رئيسية كانت مملوكة من قَبْل الدولة. وفيما لا تزال الدولة تتلأ في عدد من القطاعات، نرى أن التوسع في معظم القطاعات إنما يتم من خلال الرأسمال الخاص. وفي هذه المرحلة القلقة من التعايش بين الفاعلين العام والخاص، بين الإرث الدولي والرأسمال البرجوازي الوليد، يبدو أن الميزان بدأ يميل لصالح الأخير.

لقد اندمجت السياسة الاقتصادية الشمولية الضيقة إلى حد كبير مع الممارسات الرأسمالية العالمية، حتى في الاقتصادات القومية الشعبوية التي كان أمامها طريق طويل لتقطعها في هذا المضمار، ومن ذلك تحرير التجارة، وإنشاء أسس محاسبية للرأسمال وقطاعات مالية، وسياسات ماكرو-اقتصادية موجهة نحو الاستقرار، والظهور التدريجي لمؤسسات تنظيمية متخصصة في شتى القطاعات، كل ذلك يجعل الجمهوريات العربية تبدو وكأنها أسواق ناهضة نموذجية – أقله على الورق. على أن سطوة الدولة على قطاع الأعمال قد خفّت إلى حد بعيد.

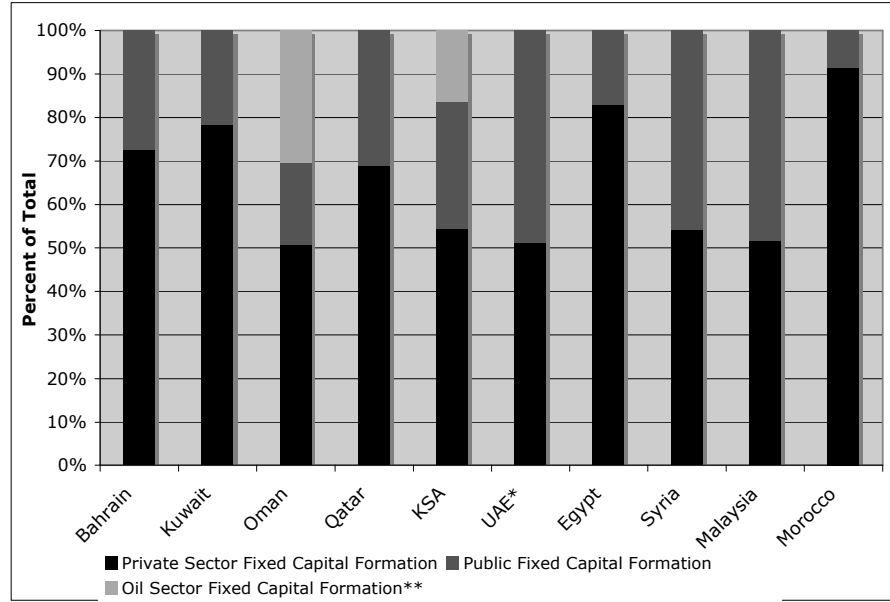
ولقد انتهاز القطاع الخاص هذه الفرصة المتاحة أمامه، وخطا نحو المواضيع التي ما عادت الدولة تستطيع ولا حتى تريد أن تستثمر فيها. إن حصة القطاع الخاص في الإنفاق الاستهلاكي الآن تربو على حصة الحكومات في هذا المجال، رغم أن الحكومة في كل من المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عمان لا تزال تلعب دوراً مهماً في هذا الميدان.

### تحليل الإنفاق الاستهلاكي بين عامي 2005 – 2007



المصدر: ناثن هرسون، وتستند إلى معطيات الأمم المتحدة والإسكوا. وأكثر من هذا، يشكل قطاع الأعمال الآن المصدر الأكبر لتكوّن الرأسمال في المنطقة، أو أنه على الأقل يوازي الدولة في ذلك، وهو ما يعتبر نقلة راديكالية عن فترة السبعينات حيث كانت تشكيل الرأسمال الحكومي يهيمن على الاستثمار القومي، حتى في حالة دول مجلس التعاون الخليجي "الليبرالية".

### تحليل تشكيل الرأسمال الثابت في الفترة ما بين 2005 و 2007



اللون الأسود: تشكل الرأسمال الثابت في القطاع الخاص. اللون البني: تشكل الرأسمال الثابت في القطاع العام. اللون الرمادي الفاتح: تشكل الرأسمال الثابت في قطاع النفط. المصدر: ناثن هيدسون، وتستند إلى معطيات الأمم المتحدة والإسكوا.

ومع أن حصة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أقل منها في بعض المناطق الناهضة اقتصاديا وخاصة في شرق آسيا، فإنها تزداد وتتقدم مع الوقت.

وأخيرا، وعلى الرغم من أن حصة القطاع العام في التوظيف لا تزال عالية بالمقارنة مع المنظومة الدولية، فإنها قد بدأت تدريجيا بالتقلص، بعد أن اضطرت معظم الأنظمة العربية، باستثناء الدول النفطية الغنية الصغيرة في الخليج (الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت)، إلى التخلي عن سياساتها في توظيف كل خريجي الجامعات في وظائف حكومية.

وبينما يعمّ هذا التوجه المنطقة العربية برمتها تقريبا، فإن الدول العربية تتباين في النقطة التي بدأت التغيير منها وطرق استخدامها للثروات الطبيعية والبشرية التي لديها. ولقد أسفر ذلك عن مشهد إقليمي بدا فيه القطاع الخاص وكأنه يملك خصائص تختلف من بلد إلى آخر. إن الدول العربية غير الخليجية، التي بدت في فترة سابقة وكأنها رائدة التنمية والتنوع في المنطقة، تقتفي الآن وراء دول مجلس التعاون الخليجي في شتى المناحي. وعلى غرار قصة الثعلب والقنفذ، فقد فشلت المشاريع التنموية الدولية - خارج دول مجلس التعاون الخليجي - إلى حد كبير، ورمت بذلك مشروع التنمية برمتها عقودا إلى الوراء. بالمقابل سمحت السياسات الأكثر محافظة والأكثر دعما للاقتصاد الحرّ في منطقة الخليج للطبقة الرأسمالية المحلية بالنضج بشكل تدريجي.

إن قطاع الأعمال في الدول الخليجية هو في طور التقدم، ليس فقط في الكتلة الإجمالية، ولكن أيضا في مجال التنوع والغنى القطاعي للنشاطات الاقتصادية وأيضا في مراكمة الخبرات الإدارية والقدرة على العمل على الصعيد العالمي. وتكمن أهمية العلاقة بين هذا القطاع وبين الجهاز الدولي في أنها تنزع نزعة أقل عدائية. ورغم أن العائلات التجارية في دول الخليج غالبا ما تشكو من البيروقراطيين الذين يضعون العصي في العجلات، فإن الحكومات المحلية تتدخل في شؤون القطاع الخاص أقل بكثير من مثيلاتها في الجزائر وليبيا وسورية ومصر. وفي الأمثلة الأخيرة، تمّ حرف التحرر الاقتصادي الرسمي عن جوهره، بفعل تأثير اليد الثقيلة للمفتشين، والبيروقراطيين الذين يهيمنون على منح الرخص ومسؤولي الجمارك.

وباستثناء شركة أوراسكوم المصرية، فإن الشركات متعددة الجنسية الأكثر تقدما في العالم العربي متمركزة في منطقة الخليج، مثل شركة سالوفا (Salova) السعودية المتخصصة في الأعمال الزراعية، وشركة أجيليتي (Agility) الكويتية وشركة أرامكس (Aramex) في الإمارات العربية المتحدة، وشركة زين الكويتية في مجال الاتصالات. وكما كنا قد وثقنا في مكان آخر، فإنه حتى قطاع الحكومة في الدول الخليجية يعمل وفقا لأعراف السوق العالمية، مما أسفر عن مجموعة مرموقة من المشاريع الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والمنافسة على الصعيد العالمي في أن معا (1). يبلغ حجم الصادرات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي 9% من مجمل الصادرات، بينما لا تزيد هذه النسبة عن 3.5% في الدول النفطية العربية الأخرى (2). وعلى الرغم من الاستفادة من العمالة الأجنبية الرخيصة على نطاق واسع، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأعلى مستوى من الإنتاجية في المنطقة برمتها.

ومع ذلك فلا يقتصر ذلك على دول الخليج، فأخرج منطقة الخليج ثمة ترتيب واضح يحاول الظهور: فبعض الأنظمة الملكية (المغرب والأردن) والجمهوريات غير الشعبية (تونس ولبنان) قد شهدت نموا في قطاع الأعمال أكبر من مثيله في الجمهوريات ذات التاريخ الاشتراكي والموارد المادية المهمة، وتحديدا الجزائر وليبيا وسورية. بينما تبقى مصر كحالة خاصة في الوسط، بما تحمله من تاريخ اشتراكي طويل، وبما لديها من عائدات ريعية، ولكنها بدأت بالانفتاح مبكراً منذ السبعينات.

وينزع قطاع الأعمال في الحالات التي لم تعرف تجارب اشتراكية، أو كانت التجربة الاشتراكية فيها محدودة التأثير، إلى أن يكون أكثر ديناميكية وأكثر انفتاحا على الخارج وأكثر فعالية من حيث علاقاته بالمؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني. وفي بعض القطاعات من مثل الصناعات الخفيفة وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، فإن سجل قطاع الأعمال في التنوع كان أغنى من مثيلاته في دول مجلس التعاون الخليجي (3). ولكنه ليس قادرا على العمل على الصعيدين المحلي والدولي بنفس حجم الإنتاج الذي يستطيعه الرأسماليون الخليجيون، والذين، على عكس اللاعبين الاقتصاديين في أي مكان آخر في المنطقة، قد استفادوا من العوائد الريعية والبيئة التشريعية اللبرالية.

بالمقابل، فإن الدول العربية التي لها تاريخ اشتراكي والتي تمتلك ثروات طبيعية هي أدنى من المعدل فيما يتعلق بقطاع الأعمال الذي كان على الدوام مهمّشا في المرحلة السابقة من مراحل التنمية حيث

كان التأميم متصافراً مع الإنتاج الواسع للقطاع العام مما أدى إلى إرث مؤسساتي ومالي. وبينما تم تحويل جزء كبير من العائدات الربعية في دول الخليج إلى القطاع الخاص، فإن المؤسسات الشبيهة في دول مثل الجزائر وليبيا وسورية قد تم استخدامها من أجل محاولات طموحة مبالغ فيها، ومن ثم أصبحت كارثية، لبناء قوة اقتصادية قومية منغلقة ومكتفية بذاتها، وأحياناً لإنشاء بنى طبقية جديدة نمت من خلال التوسع في إنتاج القطاع العام.

وبينما سعت النخبة الحاكمة في دول الخليج إلى حماية ورعاية حلفائها التجاريين، كان الحكام في الدول العربية الأخرى الغنية بالنفط يستخدمون الموارد الوفيرة لديهم لفرض سياسة اقتصادية فوقية تتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجه الحياة الاجتماعية، وهو ما بدا في زمن الوفرة وكأنه عنصر مشجع، ولكنه في الحقيقة لا يدعو أن يكون فحاً تنموياً. ومع أن دور الدولة بدأ بالتراخي على أية حال، فإن السوق، سواء أكان من ناحية عناصرها الثلاثة (الرأس مال والعمل والأرض)، أم من ناحية السلع والخدمات، ما زالت مشوّهة بشكل كبير. وبالمقابل، لا يزال قطاع الأعمال صغيراً ومعتمداً على الدولة. ولا تزال الإنتاجية هي الأضعف، إذا ما قارناها مع دول المنطقة الأخرى. (4)

### رعاية قطاع الأعمال في منطقة الخليج خلال السبعينات ومطلع الثمانينات

تضافرت في دول الخليج الربعية كافة مؤسسات الدولة مع الليبرالية النسبية لدفع القطاع الخاص قدماً. بينما تضافر العائد الربعي مع سلطة الدولة في الدول الغنية غير النفطية لتدمر قطاع الأعمال، بشكل أكثر شمولاً حتى من الدول الشعبوية الأخرى في المنطقة، التي تمّ فيها تجريب الاشتراكية أحياناً ولكن الموارد لم تكن واقعية كافية لإغراء الحلول محل قطاع الأعمال بشكل كلي.

ولعله من المفيد أن نناقش في هذا السياق التجربة الخليجية. حيث غدت الدول الملكية (الوراثية) في شبه الجزيرة العربية رائدة على صعيد المنطقة ككل، وأخذ تحول القطاع الخاص هنالك أكثر أشكاله تقدماً، عاكساً بذلك إمكاناته المستقبلية ومحدوديته على حد سواء كعامل من عوامل الإصلاح. ومن هنا فإن هذا القسم من الدراسة سوف يركز على تاريخ العلاقة الجدلية بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية وقطاع الأعمال فيها منذ ثمانينات القرن الفائت. ولسوف نرى كيف أدت سلسلة الأزمات الاقتصادية التي حلت منذ العام 2006 بقطاع الأعمال ليجد نفسه أمام تحديات جديدة وفرص جديدة، كلاعب اقتصادي وسياسي في آن معاً.

إن السياسات الداعمة لقطاع الأعمال التي تبنتها دول الخليج أوجدت المناخ الملائم لخلق مشاريع استثمارية جديدة، وإدارة النفقات الحكومية بحيث تشجع على مراكمة الرأس مال الخاص. وقد تم استخدام أداة الإنفاق الحكومي لتقديم عقود إلى القطاع الخاص – مع عدم الانتباه كثيراً، مبدئياً على الأقل، للكلفة والقيم المالية للمشاريع – مما أتاح للمتعاقد من القطاع الخاص تحقيق مستويات غير اعتيادية من الأرباح. وفي الوقت عينه، لم تكتفِ الحكومة بالإحجام فقط عن فرض أية ضرائب حقيقية على المشاريع الاستثمارية والدخل عموماً، وإنما اتخذت خطوات أخرى إضافية لإعطاء الأفضلية إلى القطاع الخاص. ولعل من أهم هذه الخطوات هي فرض الشركاء المحليين أو الوكلاء على الشركات الأجنبية الراغبة في إقامة أعمال لها في البلاد، وتقديم التسهيلات والبنية التحتية لهذا القطاع بكلفة متواضعة جداً، وسياسات العمل التي منعت كل شكل من أشكال التمثيل الجماعي (النقابي) خصوصاً عندما فتحت الباب أمام استيراد العمالة في ظل شروط هي في صالح أرباب العمل إلى الحد الأقصى.

ومن جهة أخرى، فإن نمو البيروقراطية الحكومية، والمتمثلة غالباً بالقوانين والقواعد التي لا تتمتع بالشفافية، قد خلق شبكة من العقبات والقيود التي كان من شأنها أن تصبّ بشكل متزايد في مصلحة المستثمرين المنحدرين من العائلات التقليدية – التي تعرف كيف تستغل النظام لمصلحتها الخاصة – وتُضرُّ بالقادمين الجدد إلى عالم الأعمال.

ومع ذلك، فقد كان ثمة اختلافات كبيرة في كيفية تطبيق هذه الخطة الواسعة داخل كل بلد على حدة. حيث لا يتم توزيع العائدات النفطية بشكل متساوٍ: ففي البحرين وعمان، كانت الموارد المخصصة مباشرة لدعم القطاع الخاص محدودة جداً، وكان على البلدين بالتالي أن يتجها بسرعة أكبر وبعمق في اتجاه الليبرالية الأصيلة والنافسية. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، وبسبب حقيقة أن عائدات النفط متركزة إلى حد كبير في إمارة أبو ظبي وليست في الحكومة الاتحادية، فإن فروقا كبيرة نشأت بين الإمارات الأعضاء في الدولة.

أما دبي فقد اتبعت بشكل خاص طريقاً للتنمية تميّز بوضع استثماري شديد الطموح ولكن مع غموض كبير فيما يتعلق بالحدود بين ما هو خاص وما هو عام. ورغم أن لدبي دخلاً متواضعاً من عائدات النفط، فإنها هيأت لنفسها بنجاح الأدوات اللازمة لتطوير سلسلة من النشاطات الضرورية لاحتياجات المنطقة مستفيدةً بذلك من ظروف دول الجوار المرتبكة. ولقد كان ناتج هذه السياسة إيجابياً فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي، رغم أن الاستمرارية والاستدامة يبقيان موضع شكٍّ ههنا، خاصة وأن دولة الإمارات تعاني مؤخراً من ضغوطات مهمة. أما على صعيد القطاع الخاص، فلقد استطاعت دبي أن تُنتج قطاعاً خاصاً يزدهر ولكن تحت عباءة المبادرات السخية للمشاريع الاستثمارية الحكومية أو شبه الحكومية. ومن نافل القول أنه، عندما تتصرف الحكومة كشركة تجارية، فإن من الصعب الحديث عن علاقة جدلية بين القطاع الخاص والدولة.

وثمة اختلافات أخرى مهمة برزت بين المملة العربية السعودية من جانب وكل من الكويت وأبو ظبي من جانب آخر. ففي المملكة، لعبت الدولة دوراً تنموياً أكبر، وعلى وجه الخصوص من خلال إيجاد المدينتين الصناعيتين في جيل وينبع، وأيضاً من خلال تأسيس مشاريع صناعية أساسية، لعل أهمها مشروع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (SABIC). أما في الكويت وأبو ظبي، فكان تدخل الدولة أقل منه في السعودية، ويعود ذلك أساساً إلى الأحداث السياسية من جانب وإلى القيادة في البلدين، فلم يكن أمير الكويت جابر ولا حاكم أبو ظبي الشيخ زايد مهتمين بالتنوع الاقتصادي.

ويستند تفسيرنا للحالة السعودية – وهي الأكثر أهمية بين دول الخليج لأن الاقتصاد السعودي هو الاقتصاد الأقوى في دول مجلس التعاون وفي المنطقة العربية ككل – على ما نعيه بالضبط بعبارة القطاع الخاص. إن الشركات التي أسستها الحكومة، والتي تمتلك معظم الأسهم فيها، من مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية وشركة الهاتف وشركة الكهرباء، هي رسمياً شركات خاصة ولكن المساهمين الأفراد يمتلكون الحصة الأقل من الأسهم فيها. فهي من حيث الجوهر تنتمي بالكامل إلى القطاع العام، رغم أن ذلك قد يتغير، حيث أن شروط التخفيض التدريجي لملكية الدولة قد بدأت منذ وقت طويل بالدخول في النصوص القانونية. ومع ذلك فإنه في بعض الحالات، شاركت مؤسسات اقتصادية خاصة بفعالية في الاستثمارات الكبيرة في قطاعات مثل قطاع البناء والقطاع المصرفي والصناعات الثقيلة، وقد أثبت هذا القطاع جدارة متميزة في هذه المجالات.

ولذلك نجد أن فهم مآزق القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى يتطلب دراسة تطور العلاقة ما بين الدولة وقطاع الأعمال. وكما ذكرنا أعلاه، فإن الدولة قد دعمت القطاع الخاص من خلال الإنفاق الحكومي ومن خلال تقديم شروط تفضيلية لهذا القطاع. وفي الوقت نفسه وجدت الدولة نفسها منخرطة بشكل مباشر في نشاطات، كانت في السابق تُنفَّذ من قبل المستثمرين في القطاع الخاص، من أجل تسريع النمو والتغلب على الصعوبات من مثل مشكلة الكهرباء كمثال على ذلك. وبذلك وجدت الدولة نفسها وهي تزام القطاع الخاص، مخفّضة بذلك من فرص الاستثمار في المجالات الربحية المتاحة أمام المستثمرين من القطاع الخاص: إن تراكم الربح بين يدي الدولة جعلها المؤهلة أكثر من غيرها، بسبب امتلاكها للموارد المالية لدفع النمو قديماً، ولكن عندما تتخرب الدولة في الاستثمار المنتج، فلا ريب بأن يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص وربما إخراجه من الصورة.

ومن هنا، فعلى امتداد السبعينات ومطلع الثمانينات، عندما كانت عوائد الربح في أوجها، انتهى القطاع الخاص إلى مراكمة جزء كبير من ثرواته في الخارج بسبب نقص فرص الاستثمار في الوطن. على أنه عندما انقلبت الطاولة وانهارت أسعار النفط في منتصف الثمانينات، كان على الدولة أن تلجأ إلى الإنفاق عن طريق العجز لكي تستمر في الالتزامات التي كانت أخذتها على عاتقها في العقد السابق، وبذلك غدا وضعها المالي حرجاً للغاية. وهنا يبرز الفرق جلياً بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي، حيث أن الأخيرة لم تجرب مطلقاً الصعوبات المالية، ولم تجرب بالتالي اللجوء إلى القطاع الخاص للحصول على دعمه الفعال لسياساتها.

### تأرجح الميزان في دول مجلس التعاون الخليجي لصالح قطاع الأعمال (1985 – 1999) وتراجع

لقد كان افتراق ثروتى القطاع الخاص والدولة في المملكة العربية السعودية بيّناً في الفترة ما بين 1985 و 1999. فقد استثمرت العائلات التجارية في المملكة جزءاً أساسياً من ثرواتها خارج البلاد مستفيدة من الفورة التي شهدتها الأعمال والأسواق المالية في العالم في تلك السنوات. ورأت الدولة أن إنفاقها قد غدا بالنسبة لها عبئاً متزايداً فيما كانت أسعار النفط تتدنى ببطء. وفي نهاية التسعينات كانت أنشودة صناعة النفط هي أن التقدم المضطرب للتكنولوجيا سوف يجعل من المستحيل تفادي هبوط أسعار النفط.

وفي هذا المناخ بالذات بدأت في السعودية الجولة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية ما بعد الفورة، والتي هدفت بشكل خاص إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، وإلى تحديث السوق المحلية للأوراق المالية وإشراك الرأسمال الخاص في قطاعات الخدمات العامة التي كانت في السابق حكراً على الدولة. ولقد نما دور ومسؤولية قطاع الأعمال في التنمية الوطنية نمواً ملحوظاً، كما تجسّد ذلك في مشاركته في شتى القطاعات وفي موارد رأسماله وفي جهوده للاستثمار في المشاريع المحلية. وبالمقابل فإن ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2000 وما بعده والتأكيد على دور القطاع الخاص في عمليات تصدير النفط الرئيسية قد ساهما كلاهما في تسريع إصلاحات إضافية في الدول العربية الأخرى مثل مصر وسورية، وهي إصلاحات مستمدة من الرؤية التي تقول إن الفرصة المثلى لنمو متسارع تكمن في جذب الاستثمارات الخاصة من دول الخليج.

وعلى أية حال، بينما تجاوز دور القطاع الخاص - بشكل أو بآخر- دور الدولة في المملكة العربية السعودية في فترة التسعينات العصبية، فإن التحسن المستمر في أسعار النفط في العام 2000 وما بعده قد جعل ميزان القوة بين الدولة وقطاع الأعمال يعود ببطء صوب الدولة. ويمكن القول أن ارتفاع عائدات النفط بشكل كبير، الذي أفاد الوضع المالي للدولة، قد وجه ضربة مزدوجة إلى القطاع الخاص، أولاً بسبب فقاعة سوق الأوراق المالية العربية 2004 - 2006، ومن ثم الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في 2008.

وعندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع في السنوات الأولى من هذا العقد، قررت الدولة أن تتبنى موقفاً مالياً متحفظاً، وخصصت جزءاً أساسياً من الزيادة في العائد التي حصلت عليها لتسديد الدين المتراكم عليها سابقاً، وهو الدين الذي كانت الحكومة قد اقترضته داخلياً إما من مؤسسات استثمارية تهيمن عليها، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد، أو من المصارف. وفي كلتا الحالتين، تمّ حقن سيولة جديدة في الاقتصاد القومي كان لا بدّ أن تجد سبيلها في النهاية إلى الأسواق المالية.

### فقاعة سوق الأوراق المالية 2004 - 2006

في هذا الوقت، وقعت الهجمات الإرهابية، وبدأ المناخ يتحول سلبياً بالنسبة للرأس المال العربي المستثمر على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن عودة (أو إعادة) الرأس المال العربي المستثمر في الخارج كان أقل بكثير مما كان متوقعاً في البداية، فإن السيولة بدأت بالتدفق نحو الاستثمار داخل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها.

بدأ الارتفاع السريع في قيمة الأسهم الخليجية في مطلع العام 2004 عندما بدأ واضحاً للعيان أن الغزو الأمريكي للعراق لن يؤدي إلى زيادة فورية في إنتاج النفط العراقي، وبالتالي إلى إغراق سوق النفط وانهيار منظمة أوبك. إن فقاعة الأسواق المالية 2004 - 2006 هي حلقة أساسية في فهم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وينبغي التفكير فيها بتعمق.

**هل كان من الممكن أن تسيطر الدولة على الفقاعة؟** الإجابة على هذا السؤال هي: نعم، كان يمكنها ذلك ولكن ليس بسهولة. لقد كان على الحكومة أن تسيطر على خلق السيولة، وبذلك تمتنع عن تسديد دينها وتفرض حدوداً على إقراض المصارف وخصوصاً من أجل الاستثمار في الأسهم، وكان عليها أيضاً أن تنتقل بقوة إلى زيادة العرض في المواد ذات النوعية الجيدة من خلال بيع حصص مملوكة من الدولة في المصارف الكبرى والمؤسسات الصناعية. ولكن ذلك لم يحدث، وذلك على الأرجح لأنه كان من الممكن أن يزيد من السيولة النقدية عند الحكومة، وهو ما لم تكن الحكومة لتعرف كيف ستنتصرف به. وفي الوقت نفسه كان على الحكومة أن تشجع بقوة على تحويل الشركات والأعمال العائلية إلى مؤسسات تجارية رسمية وعامة قابلة للتبادل، من أجل تعميق السوق المحلية. لقد تبينت منذ بعض الوقت الحاجة إلى مثل هذه العملية، ولكن التصريح عن ذلك يتعرض إلى مقاومة شديدة من قبل العائلات التي سبق الإشارة إليها، ولذلك فهي ما تزال بطيئة.

**وفي الحقيقة، لم تتم بالأساس محاولة القيام بعملية احتواء الفقاعة،** بسبب ما كان يُخشى من صعوبة تحقيقها. وبدلاً من ذلك، فإن الحكومات التي ارتبطت بالفقاعة، وهي لم تكن تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي، بل ضمت أيضاً دولاً عربية أخرى من مثل مصر والأردن، سعت إلى

زيادة أسعار الأسهم بشكل سريع وبدأت الحديث عن "الرأسمالية الشعبوية". ووجد كثيرٌ من صغار المستثمرين أنفسهم يقعون في الدين من أجل شراء الأسهم، ومن ثم يخسرون خسائر فادحة مع انهيار السوق في العام 2006. لقد كانت هذه التجربة نسخة مضخمة عن أزمة سوق المناخ (\*) الكويتي في مطلع الثمانينات، ولم يكن انفجار الفقاعة على ما يبدو درساً كافياً لتنفيس الفقاعة الموازية لفقاعة السوق، وهي فقاعة العقارات التي كان مركزها في دبي، والتي كان عليها أن تنتظر حتى عام 2009 لكي تنفجر، بسبب استخدام السلطات هناك لهيمنتها على وسائل الإعلام والاتصال لنفي أي شك منطقي، وبذلك أبقَت السلطات أسطورة النمو غير المحدود والنجاح المنهجي والربح المضمون على قيد الحياة.

**لقد سبب انهيار الأسواق المالية خسائر جسيمة للقطاع الخاص.** وبالتأكيد، فإن الخسائر لم تشمل أولئك الذين اشتروا أسهمهم مبكراً، فهؤلاء إما خسروا خسائر طفيفة أو حققوا أرباحاً مهمة، ولكن أعداداً كبيرة من المستثمرين الصغار على وجه الخصوص الذين دخلوا اللعبة متأخرين تأدوا بشكل سيء جداً. ونتيجة لذلك فإن "الشهية للمجازفة" بين الحجم الأكبر من صغار ومتوسطي المستثمرين قد انهارت، ولا يبدو في الأفق حتى الآن إنها يمكن أن تعود سريعاً. وعادت الأسواق المالية العربية من جديد لتكون ملعب لحفنة من كبار المستثمرين الذين يمسون أسهمهم على المدى الطويل، وهم بذلك يحدون من سيولة السوق ويزيدون القلق في الأسواق، بسبب التعويم الحر للأسهم.

#### آثار أزمة السوق على البنى الاقتصادية

كان من الآثار الجانبية لذلك أن انخفضت الحوافز التي كانت تشجع جماعات المستثمرين للاتجاه نحو المؤسسات المناسبة وتعويم أسهمهم في التبادل العام إلى حد كبير. إن طرح الأسهم في الأسواق لم يتوقف كلية، ولكن الخطى قد تباطأت بشكل كبير. ومع ذلك، فإن استمرار الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تدار بشكل غير رسمي يشكل عقبة رئيسية أمام انتقال القطاع الخاص إلى مرحلة النضج الاقتصادي والسياسي. وتبقى القوة المالية للشركات العائلية مغلقة بالسرية، وتستمر المصارف في الإقراض الاسمي، دون أن يكون ذلك مدعماً بأي تحليل ملموس لخطة الأعمال وإستراتيجياتها. ولقد برزت الآثار الكارثية الناتجة عن النقص في المعلومات والمساءلة، حتى داخل الأعمال العائلية، بأبرز تجلياتها في حالة مجموعة شركات أحمد حمد القصيبي وإخوانه والخلاف القضائي بينها وبين مجموعة شركات سعد لرجل الأعمال السعودي معن الصانع. إن النقص في النظام داخل المؤسسات الذي يكاد أن يكون مستحيلاً تبدى في هذا الخلاف وأثار ذلك الخوف لدى عدد من الشركات العائلية التي تُدار بطرق كارثية مماثلة.

لقد كان نتيجة ذلك كله أن تأثر القطاع الخاص سلباً حتى قبل انهيار القطاع المالي في الولايات المتحدة مع نهاية العام 2008. وتبيّن أن انهيار الأسواق المالية العربية قد أثر على كل البلدان وإن كان بدرجات متفاوتة، مما يشير إلى أن القطاع الخاص هو عملياً قطاع إقليمي وليس محلياً، ولذلك كان لا بد لانهيار الأسواق الخليجية من أن تؤثر على الاستثمار في مصر والأردن، والعكس بالعكس.

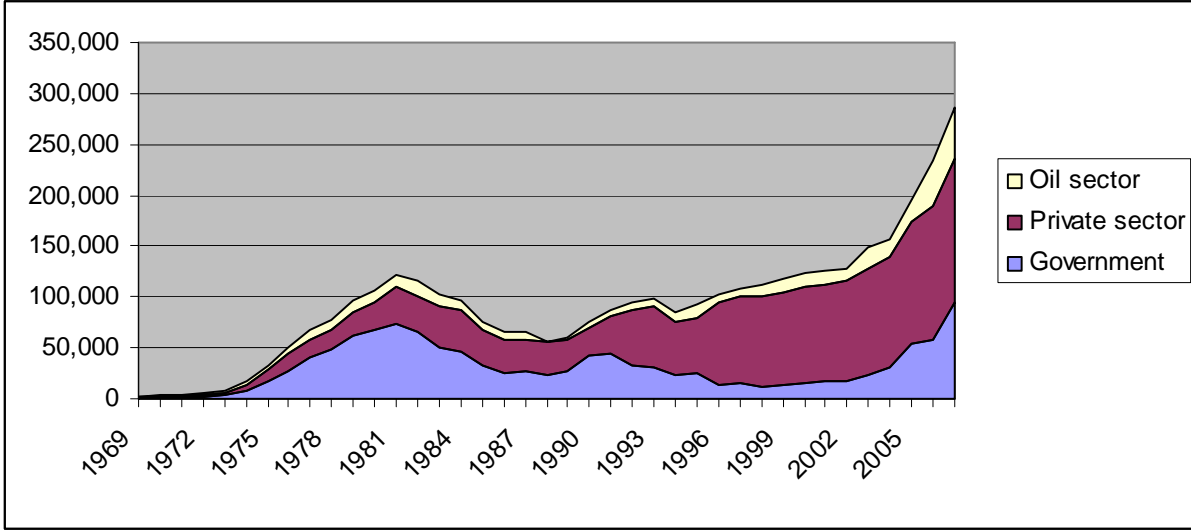
وبدورها، كان لا بدّ أن تؤثر الأزمة العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة وسرعان ما انتشرت في العالم على المستثمرين العرب. لقد قيل في البداية أن الاقتصادات العربية سوف تنأى بنفسها عن الأزمة العالمية باعتبارها الاستثناء، كونها قادرة باستمرار على النمو، رغم الركود العالمي، وهو ما حدث فعلا إلى حد ما، عندما وضعت الحكومات جانبا الحذر المالي الذي كانت تتبعه في السنوات السابقة، وزادت عوضا عن ذلك في الإنفاق، حتى عندما انهارت أسعار النفط في البداية قبل أن تستعيد توازنها في مستوى أقل من القمة التي كانت وصلتها عام 2008. وواقع الحال أن أداء الاقتصادات العربية المدعومة بالإنفاق الحكومي الحرّ كان أفضل من أداء الاقتصادات في مناطق أخرى من العالم، ولكن قادة الاقتصادات العربية لا بدّ وأنهم خسروا مثلما خسر نظراؤهم في أماكن أخرى من العالم عندما تعلق الأمر باستثماراتهم في الخارج.

### التوازن بين الدولة وقطاع الأعمال ما بعد الأزمة

يمكن القول باختصار أن ميزان العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال كان يتأرجح في الفترة ما بين 1999 و2009 من الوضع الذي كانت الثروة فيه بيد قطاع الأعمال إلى حيث عادت الثروة تتركز من جديد بيد الحكومات، بينما عانى قطاع الأعمال من خسائر باهظة.

ولسوء الحظ لا نملك من المعلومات ما يجيز لنا أن نشرح هذا التفصيل من الناحية الكمية، ولكن جوهر المسألة أمر لا شك فيه. لقد شكّل انهيار السوق العقاري في دبي نهاية سنة 2009 ضربة إضافية إلى المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول المنطقة، ولسوف يتطلّب الأمر سنوات عديدة قبل أن يتم امتصاص نتائج حمى البناء الزائد عن اللزوم. وفي الوقت نفسه، فإن إمكانية القطاع الخاص على تحريك موارد مالية ضخمة من أجل المباشرة في مشاريع صناعية طموحة في منافسة مع الشركات التي تهيمن عليها الدولة قد تضاءلت إلى حد خطير. وها قد عاد زمام التنمية والتنوع الاقتصادي إلى أيدي الحكام (وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أيدي حكام أبو ظبي، آل نهيان). وفي المملكة العربية السعودية، وللمرة الأولى منذ مطلع التسعينات، بدأ تشكّل الرأسمال المملوك من الدولة ينمو بصورة أسرع من تشكّل الرأسمال الخاص.

### تشكّل الرأسمال الثابت الإجمالي السعودي



اللون الرمادي: قطاع النفط / اللون البنفسجي: القطاع الخاص / اللون الأزرق: قطاع الحكومة  
المصدر: SAMA

لقد وضعت الأزمة المالية الكونية علامة استفهام حول الاستراتيجيات الليبرالية والمؤيدة لقطاع الأعمال التي تمّ اتباعها في العالم العربي. أما الدول الأقل انفتاحاً، مثل سورية وليبيا، فكان تأثيرها بالأزمة أقل، مما حدا ببعض التكنوقراط السوريين إلى التباهي بفوائد انعدام التنوع الاقتصادي والنظام الاقتصادي المنغلق.

إلى ذلك، فقد حولت الأزمة قطاع الأعمال العربي إلى قطاع جبان، وفي حالات عديدة، تجمدت أسواق الإقراض، وبدأت الحكومات، وخاصة في مجلس التعاون الخليجي، تأخذ دور المستهلكين والمنتجين على حد سواء، داعمة بذلك البنية التحتية والاستثمار في مجال الخدمات العامة التي كان من المفترض أن يتم تمويلها من قبل الرأسمال الخاص، بما في ذلك مشاريع مياه الشرب والطاقة والسكك الحديدية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الشركات الدولية بدأت بالانسحاب جزئياً أو كلياً من عدد من المشاريع الرئيسية، بما في ذلك مشروع مشترك واسع لإقامة مصفاة للنفط ومشروع إنشاء معمل للألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

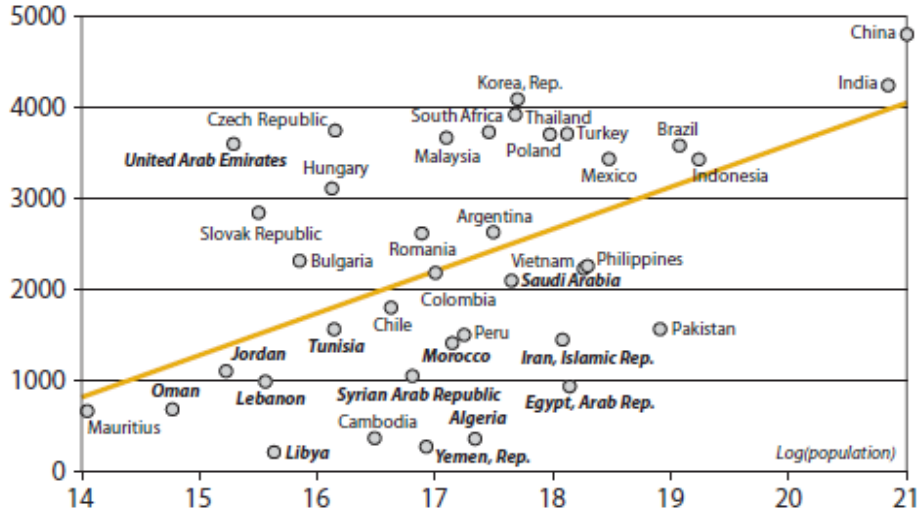
وثبّين الاختبارات الإحصائية الاقتصادية أن الحساسية القصيرة الأمد لقطاع الأعمال الخليجي من التغيرات في الإنفاق الحكومي قد تقلصت بشكل كبير منذ سبعينات القرن الماضي. ومع ذلك، فهي تعمل بشكل رئيسي في القطاعات غير التبادلية، والتي توجد فيها الأسواق المحلية الكبرى فقط نتيجة للإنفاق الحكومي وفرص العمل التي توفرها الدولة، حتى وإن كانت هذه العملية الآن غير مباشرة، بل وقولاً أكثر منها فعلاً. وما تزال الصناعات التصديرية – وهو ما يعتبره كثير من الاقتصاديين بحق الممر الذهبي للتنمية طويلة الأمد – تتمتع بأداء ضعيف. وينمو تصدير الخدمات بالمقابل نمواً سريعاً ولكن انطلاقاً من قاعدة منخفضة. ولا يختلف الأمر كثيراً في الدول العربية غير الخليجية وإن كان على نطاق أضيق. ويمكن القول إن الرأسماليين العرب، وإن غدوا أقل اعتماداً على حكوماتهم

مما كانوا عليه في الماضي، إلا أنهم لم يصبحوا بعد مستقلين تماماً ولا هم غدوا أصحاب ريادة في دفع عملية التنمية قدماً كما هي حال نظرائهم في الدول الأكثر انفتاحاً في أوروبا وآسيا. ويبدو أن الأزمة المصحوبة بدعم مالي جماعي لقطاع الأعمال قد بينت لنا ذلك بوضوح.

## الانخفاض في تنوع الصادرات

### Lower Diversification of Exports

(Number of products exported)



Source: Comtrade, 1995–2007 six-digit data.

المصدر: البنك الدولي، من الميزات التفضيلية إلى المنافسة (واشنطن، 2010) (5) على أن انتقال نقطة التوازن بين الدولة والقطاع الخاص لا يعني أن الدولة الريعية قد عادت بكل ألقها وأن كل الفرص المتاحة أمامها للتطور قد اختفت. وجدير بالانتباه أن الخطاب الرسمي، عل الرغم من أن الدولة قد استعادت عافيتها المالية، لم يتغير كثيراً عنه في نهاية التسعينات، وما زال أصحاب السلطة يشجعون القطاع الخاص على أن يأخذ مكانة أكبر في ميدان التنوع الاقتصادي. ولقد وعت الدولة بشكل أو بآخر أنها لن تكون قادرة على تحقيق التحولات المرجوة لاقتصادياتها بدون الانخراط الفعّال للقطاع الخاص، ولا شك أن هذا الأمر يبدو أكثر وضوحاً في الدول التي لا تتمتع بمردودٍ عالٍ من النفط، ولكن كافة الدول المنتجة للنفط تتحو هذا النحو أيضاً.

ولا أحد في المنطقة برمتها يبدو مقتنعاً بعودة مستدامة إلى الدولة. ولم يطرأ أي تراجع على الالتزام المبدئي بالخصخصة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتمّ التأكيد بوضوح على أن دعم الدولة هو أمر طارئ ومؤقت. وباستثناء زيادة حصص الحكومات في بعض البنوك المتعثرة، فإنه لم تحدث أية تأميمات كبرى، بينما من المتوقع أن تكون محطات المياه وتوليد الكهرباء مجالاً للاستثمار من قبل الشركات الخاصة المحلية والعالمية. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى المشاريع التي تملكها الدولة وقامت بها الحكومات الخليجية في سنوات النهوض الاقتصادي

باعتبارها مشاريع تكمل ولا تنافس المشاريع الخاصة الموجودة، خصوصاً وأنها تعمل في قطاعات لم يتم استكشافها من قبل الرأسمال الخاص، من مثل الطاقة المتجددة أو تكنولوجيا الطيران. وهي مشاريع في حال نجاحها سوف تشجع على نشوء استثمارات شبيهة من قبل الفاعلين في القطاع الخاص، تماماً مثلما حدث من قبل في مجالات الاتصالات وخدمات الطيران والصناعات البتروكيميائية.

وإلى ذلك، تستمر الحكومات بجذب رؤوس الأموال الخاصة من البلدان المجاورة والدول الأجنبية، وهي لم توقف محاولاتها لتعميق وتنويع النشاطات الاقتصادية والأدوات والأسواق المحلية. ولا يزال يُنظر إلى قطاع الأعمال باعتباره المصدر الرئيسي لتأمين الوظائف في المستقبل، وهو ما سيشكل التحدي الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي في المنطقة بأسرها في العقود القادمة.

ومع ذلك، فإن الدولة، ويا للتناقض، هي التي تلعب الدور الرئيسي في عملية الإصلاح وليس القطاع الخاص. من الطبيعي أن يكون القطاع الخاص لصيقاً بالدولة، خاصة وأن العديد من رجال الأعمال يلعبون دوراً مهماً في برلمانات منتخبة أو معينة أو كأعضاء في الحكومات – ولكنه من غير الواضح ما إذا كان تأثير هؤلاء الأشخاص هو الذي يقود عملية الإصلاح. وإذا أخذنا كمثال على ذلك القضية الحاسمة المتعلقة بإصلاح أسواق العمل لكبح جماح الاعتماد المتزايد على العملة الأجنبية المستوردة، فسوف نرى أن القطاع الخاص يركز جهده لإيقاف هذه الظاهرة (6)، بينما تتخذ الحكومات خطوات ضعيفة لمعالجة هذه القضية. وبالفعل، يمكن القول أن قطاعات الأعمال العربية وإن تكُ لا تزال تابعة أكثر منها قائدة في ميدان الجدل الدائر حول الإصلاح الوطني، فإن وضعها كجماعات ضغط في اللعبة السياسية قد تحسن بشكل كبير مع مرور الوقت، كما كان الحال في المجال الاقتصادي. وكما سنبين لاحقاً، فإن التقدم والتقييدات في كلا الميدانين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

### دور قطاع الأعمال العربي في صناعة السياسات

كما هو الحال في الدور الاقتصادي لقطاع الأعمال العربي، فإن دوره السياسي قد شهد في صالحه اتجاهات مهمة من تلك التي تحدث مرة في العمر – وإن يك ذلك قد تمّ من دون نسيان درجة الاستقلالية التي شهدتها بعض الاقتصادات الأخرى في العالم المتقدم. ولذلك فإن رجال الأعمال على امتداد المنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتوا يتمتعون بسلطة تفاوضية بنيوية متصاعدة، بفضل مقدرة الرأسمال العالمي على الحركة والانتقال، وهو ما غدا النمط السائد في المنطقة منذ ثمانينات القرن الماضي، وهو أيضاً ما يعطي الرأسماليين خيار الخروج، في حال لم يكونوا راضين عن التطورات السياسية المحلية أو الأنظمة السائدة. وبما أن نسبة مهمة من الرأسمال مستثمرة في البلاد الأجنبية، وبما أن الكثير من النشاطات الاقتصادية تظل استثمارات قصيرة الأجل بما هي مهياة لها، فإن خطر انسحاب الرأسمال يظل راهناً. ويفضل رجال الأعمال العرب، وخاصة في الدول العربية الاشتراكية سابقاً، أن يبقوا مواردهم المتراكمة خارج البلاد وألا يقيدوا إلا جزءاً يسيراً منها في استثمارات طويلة الأمد داخل البلاد، والتي غالباً ما يكون من الصعب تحويلها إلى سيولة، إذا ما ساءت الأمور.

وأدت التنافسية في القطاع الخاص إلى تنافسية إقليمية نحو شكل أفضل للحكم الاقتصادي، حيث تراقب الأنظمة بانتباه شديد البرامج الإصلاحية لدى جيرانها، وسرعان ما تقلد الناجح بينها. ونشأ

داخل هذه الأنظمة هوس حقيقي بالمكانة العالمية التي تتخذها الأنظمة الاقتصادية دولياً في مجال الاستثمار والمناخ الاستثماري. كل هذا يعطي قطاع الأعمال، حتى في ظل غياب العمل الجماعي، قوة بنوية مهمة، من خلال نشر التهديد الضمني بالانتقال إلى الأسواق بسياسات أكثر قبولاً.

**على أن تأثير قطاع الأعمال ليس بنويًا فحسب، بل هو تأثير منظم ومؤسسي إلى حد كبير.** وقد غدا دور قطاع الأعمال، من خلال عدد من الآليات، أكبر في الاستشارات غير الرسمية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. وباتت غرف التجارة والصناعة تتمتع بشرعية باعتبارها شريكة في صياغة القرار الاقتصادي؛ وباتت مشاريع القوانين، التي كانت عادة ما توضع في غرف الوزارات الخلفية المغلقة، توزع الآن على غرف التجارة والصناعة، حيث يتم التعليق عليها من قبل لجنتها المختصة. وشهد العالم العربي ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد رجال الأعمال في البرلمانات وخصوصاً في مصر، ولكن أيضاً في سورية، الدولة الاشتراكية السابقة. وأنشأت الحكومات، على امتداد العالم العربي، هيئات استشارية في شتى مجالات السياسات الاقتصادية، يتم تمثيل قطاع الأعمال فيها. وفي بعض الحالات، من مثل أسواق المال وتنظيم الاتصالات، فإن مشاريع القوانين قد نشرت على الإنترنت للحصول على تعليقات أصحاب الشأن في القطاع الخاص.

وشهدت المنطقة أيضاً محاولات لتنظيم قطاع الأعمال كجماعات ضغط، وذلك من خلال عدة الآليات، بينها تنظيم قطاعات إقليمية أو إثنوية أو مذهبية في قطاع الأعمال. وفي هذا المجال، فإن البلدان الأفقر كمصر والجزائر والمغرب قد شهدت فعلياً تطورات أكثر ديناميكية من دول الخليج، حيث العلاقة مع الغرف الرسمية للتجارة والصناعة هي التي تهيمن على المشهد.

**وعلى أية حال، ومهما كانت طبيعة منظمات قطاع الأعمال، فإنها في معظم الحالات تقريباً كانت تمارس رد الفعل أكثر من القيام بمبادرة، ولا تزال الحالات التي تمّ فيها تشكيل جماعات ضغط بمشاريع واضحة وكاملة قليلة العدد.** بينما غالباً ما تأتي المبادرات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية من قبل الأفراد، ونادراً ما نرى الدولة وقطاع الأعمال منخرطين في مفاوضات مستدامة وعميقة في هذا المضمار. وعضواً عن ذلك، فإن التبادل لا يزال عفويًا، ولا تزيد مساهمة القطاع الخاص عن المطالبة بالحفاظ على الامتيازات والتأجيلات أو إلغاء مبادرات حكومية بعينها، من مثل إصلاح التعرفة الجمركية أو تحرير الاستثمارات الخارجية أو محاولات رفع الضرائب أو الرسوم. وبينما من العدل أن نقول إن مجموعات قطاع الأعمال يمكن أن تمارس دورها في منع طغيان قطاع على آخر في هذا الصدد، حتى ولو كان لمجرد منع الحكومة من إصدار مراسيم غير قابلة للتطبيق، فإن التبادل بين القطاعات لا يرقى إلى مستوى المفاوضات حول صفقات الإصلاح الشامل التي رأيناها في مناطق أخرى من العالم من مثل غرب أوروبا أو شرق آسيا.

**إن غياب صفقات الإصلاح الشامل يعود إلى السياسات المترددة في مناطق كبيرة من العالم العربي،** حيث يتم تقديم السياسات غالباً بشكل مفاجئ، ليتم التراجع عنها سريعاً بسبب تراكم الأخطاء. وهذا ما يخفف من مصداقية الحكومات ويضعف من الحوافز لمناقشة صفقات السياسة الشاملة التي ليس من المتوقع أن تصمد طويلاً على أية حال في مثل هذه الظروف. وما دام من الصعب توقع السياسات، فإن من المنطق أن يقوم القطاع الخاص بدور ضاغط كرد فعل يركّز على صغائر الأمور والهجوم المباشرة. وحتى عندما تتطور مسيرة صناعة السياسات بشكل أكثر تنظيمًا، فإن تطبيق هذه السياسات، عندما يصل إلى المستوى البيروقراطي المحض، غالباً ما يتوقف أو يكون فجاً وغير متسق في أغلب الأحيان، مما يسبب خسارة لقطاعات الأعمال الأقل نفوذاً والتي تتمتع بعلاقات أقل

مع ذوي النفوذ. وهكذا فإن عدم الاتساق والطبقية في داخل قطاع الأعمال تعمل ضدَّ العمل الجمعي القوي للرأسماليين العرب. ولذلك، نرى الدولة وقطاع الأعمال يظلان من نواحي شتى في حال من انعدام الثقة، فمن جانب لا يتوقع معظم رجال الأعمال أن يتم تطبيق القوانين بعدالة واتساق، ومن جانب آخر، فإن نسبة كبيرة من البيروقراطيين العرب تعتقد بأن قطاع الأعمال لا يسعى إلا وراء الربح.

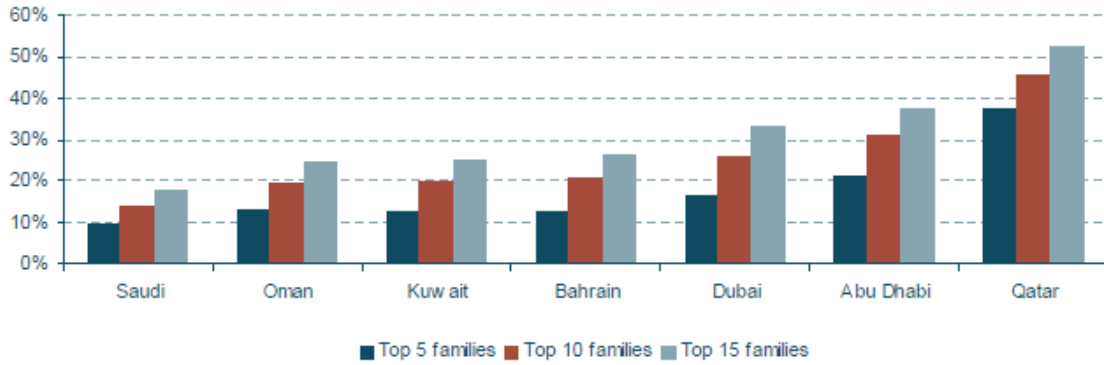
### ترتيب مجموعات الأعمال

ويمكن رؤية التقسيم التراتبي للأعمال أيضا داخل قطاع الأعمال نفسه، حيث تهيمن المصالح الكبرى والعريقة على معظم الهيئات التمثيلية، بينما لا تتمتع الأعمال الأصغر والقادمون الجدد إلى السوق إلا بأصوات ضئيلة. وقد بينت دراسة راهنة للبنك الدولي أنه على الرغم من أن جهود قطاع الأعمال العربي تتركز على الدفاع عن الامتيازات الراهنة التي يتمتع بها هذا القطاع أو المطالبة بزيادتها، فإن غالبية الأعمال الصغيرة، بالمقابل، تهتم على العكس بقضايا المساواة في دخول السوق وفي العلاقات مع المؤسسات الحكومية ونوعية الإدارة الاقتصادية في البلاد (7).

ومعروف أن الأعمال الكبرى تلعب دورا مهيما في التجمعات الاقتصادية في كل مكان في العالم، إلا أنها متجذرة أكثر في العالم العربي كما ألمحنا أعلاه. فالعوائق أمام دخول السوق في العالم العربي كبيرة جداً. إن متوسط عمر المؤسسات والشركات العربية الخاصة هو أعلى من مثيلاتها في أي مكان آخر في العالم، وهو ما يعكس عدم التغيير في النخب الاقتصادية هناك. والحق أن معظم الشركات المسيطرة الآن في العالم العربي كانت قد كرّست مكانتها في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وقد تدبرت أمرها في التوسع نحو القطاعات الاقتصادية الجديدة سابقة القادمين الجدد. وأظهرت دراسة البنك الدولي أن الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقدم في المتوسط من مثيلاتها في المناطق النامية الأخرى، وهو ما يعود إلى وجود عوائق أكثر وأعلى أمام الدخول إلى السوق. ويبدو أن القاعدة القوية لبنى الاقتصاد العائلي تنزع إلى تعزيز هذا الثبات. ويؤكد بحث جديد لمعهد الحوكمة الدور القوي الذي يلعبه عدد صغير من العائلات في مجالس إدارة الشركات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي (8).

### تركيز نفوذ العائلات

Chart 7: Concentration of family influence - Proportion of total board seats held by most influential families



Sources: Stock market authorities, TNI Investment Research, Company accounts

اللون الأزرق الغامق: العائلات الخمس الأقوى. اللون الأحمر: العائلات العشر الأقوى. اللون الرمادي: العائلات الخمسين الأقوى.

المصدر معهد الحوكمة / المستثمر القومي، القوة تهم: بحث في مجالس إدارات الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي (أبو ظبي 2008)

#### نشوء الشركات متعددة النشاطات

إن العقبات الكبيرة أمام الدخول إلى السوق والمنحى العائلي للاقتصاد العربي يُفسّران أيضا بيئة الشركات الكبيرة متعددة النشاطات التي تنزع إلى الانتشار في شتى القطاعات الاقتصادية. ولا شك أن من شأن مثل هذا التنوع أن يعكس امتيازات متكافئة للاعبين الأساسيين الذين سيكونون قادرين على أن يرفعوا مستوى إداراتهم و ميزاتهم في أكثر من قطاع، ولكنه سيعكس أيضا الحاجة إلى الإفصاح في المجال أمام البنى العائلية الممتدة في إدارة الرأسمال العائلي. وكنيجة لذلك، ورغم وجود المجموعات الاقتصادية الكبيرة، فإن العمق والتخصص في الوحدات الاقتصادية الفردية غالبا ما يكونان محدودين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الأمور المتعلقة بإدارة الاقتصاد التي برزت في الأزمة الاقتصادية الأخيرة. وبما أن ممتلكات الشركات غالبا ما تعتبر إرثاً شخصياً، فإن من النادر أن تتم عمليات اندماج بين الشركات أو شراء الشركات بعضها بعضاً، والتي تمكّن من نشوء شركات عملاقة رائدة على صعيد الاقتصاد القومي. ومع وجود الاستثمارات العائلية في أكثر من قطاع، فإن مصالح المجموعات الاقتصادية الكبرى تبقى مشتتة وتقل من قيمة سياسة مجموعات الضغط المركزة والمبادرة (9).

ولعل ما يفسر استمرار غياب قطاع الأعمال عن المشهد السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة ليس فقط الطبيعة التوتاليتارية للأنظمة، بل أيضا الطبيعة والمظهر المحافظة للعديد من العائلات التي تهيمن على قطاع الأعمال. أما رجال الأعمال الذين ينشطون في السياسة – سواء أكانوا من المعارضة أم من أحزاب السلطة – فإنهم يميلون إلى أن يمثلوا أنفسهم أكثر مما يمثلون مصالحهم الاقتصادية أو الطبقة التي ينتمون إليها، ومن هذا المنطلق، فإن المعارضين من مثل رياض سيف في سورية أو حسين الشوبكشي في المملكة العربية السعودية أو الموالين من مثل أحمد عز في مصر لا يدعون أنهم ينطقون بلسان قطاع الأعمال بشكل عام.

أما مدى تدخل اللاعبين الكبار في قطاع الأعمال في الشؤون السياسية فيبقى غالباً وراء الأبواب الموصدة. وتلقى الخصوصية التي تسعى إليها المجموعات العائلية صدى لها في السرية التي تحيط بالأنظمة التي تهيمن عليها بدورها العلاقات الخاصة والأسرية. وهكذا فلن يكون مفاجئاً أن القسم الأعظم من المفاوضات بين الدولة وقطاع الأعمال حول القضايا الاقتصادية يتم من خلال قنوات حصرية وغير علنية. ولذلك نجد أن النظام والجزء الأهم من قطاع الأعمال في منطقة توازن، حيث يفضل كلا الطرفين العلاقات غير الرسمية والصفقات الحصرية والمفاوضات قصيرة الأمد التي تؤدي إلى عقد صفقات قاطعة مانعة.

**إن سياسات قطاع الأعمال قابلة للنقاش والاختلاف في الرأي، فلقد حاول القادمون الجدد إلى قطاع الأعمال أن يُنظّموا أنفسهم بطريقة أكثر انفتاحاً ووضوحاً في الجزائر والمغرب والأردن؛ أما في مصر فتم إنشاء مجموعة ضغط من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة (SME) بمساعدة أجنبية (10). أما أولئك الذين يحاولون إنشاء منظمات مستقلة فهم في الغالب من الصناعيين الذين لديهم مصالح في التصدير ويريدون المنافسة على الصعيد العالمي، ولذلك فإن لهم مصلحة في مناخ محلي شفاف. على أن دور هذه القطاعات في علم الأعمال العربي ما زال هامشياً؛ وحتى لدى الوافدين الجدد الأكثر جرأة وشجاعة فإن القضايا السياسية التي يتناولونها لا تتعلق مباشرة بعالم الأعمال. ويتجنب قطاع الأعمال العربي اتخاذ مواقف تتعلق بالإصلاحات السياسية كتلك المواقف التي اتخذتها قطاعات الأعمال في الدول الأكثر تقدماً في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في أوقات الأزمة. وينحصر نشاط القطاع الخاص العربي في مجال المجتمع المدني في تقديم المساعدة للجمعيات الخيرية والمساهمة في البرامج المتعلقة بالمجالات الاجتماعية أو النشاطات الثقافية والتعليمية.**

ويمكن القول أن كافة الإصلاحات الاقتصادية في العالم العربي هي - على الورق - متقدمة وشاملة، مثلها مثل أية إصلاحات في المناطق الأخرى، أما من الناحية التطبيقية فيتم التقليل من فعاليتها من خلال ضعف المؤسسات والنقص في المصدقية على جانبي المعادلة: الدولة والقطاع الخاص. واستناداً إلى ذلك، فإن إجراء مفاوضات وحشد القوى من أجل دعم أوسع لمشاريع الإصلاح المستدامة يبقى في غاية الصعوبة. وهكذا، تلقائياً، نرى التفاعل ما بين الدولة وقطاع الأعمال يرجع دوماً إلى المشاريع غير الرسمية والحصرية وقصيرة المدى.

### **التحول المستمر في طبيعة الشركات**

ومع ذلك فإن عملية التحول في بعض الشركات التي تملكها المجموعات العائلية إلى مؤسسات تجارية حديثة هي قيد الإنجاز. ولسوف يؤدي هذا الأمر إلى خلق انقسام في نسيج القطاع الخاص ما بين مؤسسات حديثة وأخرى تقليدية، كما أن الانقسام يمكن أن يقع أيضاً في طريقة تنظيم المصالح بالنسبة لهذا القطاع. أما الحكومات، فقد أدخلت إصلاحات تدريجية من شأنها التأكيد على سيادة مبدأ العدالة في الأسواق والمصارف، وهي تشجع بفعالية عملية تحول الأعمال من مجموعات عائلية غير رسمية إلى مؤسسات حديثة ورسمية. وتشكل المصارف دافعاً أساسياً للرأسمالية العربية للتحول نحو مؤسسات ذات بنى اقتصادية حديثة، بسبب إحجامها في مرحلة ما بعد الأزمة عن تمويلها المؤسسات الوراثية التي تمتنع عن التحول وبسبب نفاذ صبرها أمام الممارسات الضبابية في عملية مسك دفاتر الحسابات.

وحتى تلك الشركات العائلية الكبيرة التي سعت وراء إدراج اسمها في سجل الشركات العامة المساهمة لا تزال حتى الآن بيد المالكين الأصليين المنتمين للعائلة – وقلة قليلة من هذه الشركات باعت بالفعل أكثر من 30% من أسهمها. وهذا يعني أن ارتباط الشركة مع مالكيها، سواء أكان فرداً أو عائلة، لا يزال قوياً جداً، وبالمقابل فإن مصداقية الشركة باعتبارها تمثل شريحة أوسع من المالكين (كافة المساهمين، وربما كافة المستثمرين الخاصين) تظل محدودة. ولذلك فإن التأثير السياسي لهذه الشركات يبقى بدوره محدوداً، لأن السلاح الأمضى بيد الشركات هو المحاججة بأنها تمثل مصالح أوسع من مصالحها الخاصة.

ومع ذلك فإن الجهود لا تزال تُبذل من أجل تخفيف الهيمنة داخل الشركات العائلية سابقاً. فأولاً، يبدو أنه ليس هنالك سبب يمنع بيع أكثر من 30% من أسهم هذه الشركات في السوق ما خلا أن الأمل بأن القسم المتبقي يمكن أن يباع بسعر أعلى فيما بعد. ويمكن للمالك الأصلي المحافظة على هيمنة كاملة حتى مع احتفاظه فقط بـ 50% من الأسهم. وفي كثير من الحالات، لا تزال شركات عملاقة في الدول المتقدمة تحت سيطرة مالكيها من العائلات رغم أنها تملك أقل من 50% بكثير.

ثانياً، غالباً ما يقع خلاف في الرأي بين ورثة مؤسس الشركة أو حتى أحفاده فيما بعد، فيقرر بعض الورثة بيع حصصهم من الشركة لكي يستثمروا العائدات في مشاريع أخرى. ثالثاً، ثمة ميزة رئيسية من تحويل الشركات العائلية إلى شركات حديثة مساهمة وهي تسهيل عملية الاندماج والاستحواذ، ولا شك أن بنية ملكية هذه الشركات سوف تتأثر بمثل هذه العمليات. ومن هنا يمكننا أن نتوقع أن قطاع الشركات المساهمة الكبيرة في القطاع الخاص سوف تمتلك تدريجياً مكانة أهم على الصعيد العام وتكتسب تأثيراً سياسياً أكبر في هذه العملية.

وما هو بحكم المؤكد أن الشركات المساهمة الكبرى التي سوف تظهر للوجود سوف تجعل استمرار الشركات التي لا تزال مملوكة من قبل العائلات أمراً عسيراً للغاية. وسوف تنظر هذه الشركات الحديثة إلى تاكل الشركات العائلية القديمة كفرصة سانحة لها للنمو وتقليص المنافسة، وتحوّل بذلك لتصير بطلاً قومياً في مجال إنتاجها أو اختصاصها. وسوف يتطور بذلك الوجه العام للقطاع الخاص: فالحال اليوم لا يزال أن شخصنة مصالح قطاع الأعمال وتفضيل الخصوصية يمنعان الأغلبية من قادة الأعمال من الجهر بخياراتهم السياسية أو من الانخراط في مناظرة علنية مع الأجهزة البيروقراطية الحكومية؛ ولكن هذا الأمر يمكن أن يتغير في المستقبل. إن مسألة حصول القطاع الخاص على ثقة بالنفس أكبر يمكن أن يكون فقط مسألة الوصول إلى الحد الأدنى القادر على استمرار العمل، وهي مهمّة تغدو أصعب لأن أفضل الأمثلة التي لدينا عن الإدارة الحديثة هي في الحقيقة الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً من قبل الدولة وليس القطاع الخاص.

ولا تزال الدولة تواجه المشكلة الدائمة وهي كيف يمكن أن تستخدم المال العام لدعم مراكمة الرأسمال الخاص. فإذا استثمرت الدولة في سوق الأسهم، فليسوف يغدو الاقتصاد برمته في النهاية مملوكاً لها – وهو أمر لا يبدو بعيداً كما يعتقد البعض. لذلك ينبغي على الدولة أن تجد أدوات أخرى لتقوية الشركات الحديثة وجيدة الإدارة، وبذلك فهي تشجع بقية الشركات على تبني أدوات إدارة حديثة ومهنية. ويبدو أن الحوار المرجو حول كيفية الوصول إلى هذا الهدف لما يبداً بعد، والنقد في هذا المضمار لا يزال بطيئاً نوعاً ما.

ولكن إحدى الوسائل المثيرة للانتباه هي الاستفادة من المبادرات الراهنة التي قامت بها حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية (وتحديدًا حكومة أبو ظبي) والتي كان من شأنها خلق مؤسسات جديدة لها مهام محددة وخصّصت لها ميزانيات هائلة. في السعودية كان أحد الأمثلة المهمة على هذا النحو هو جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ومركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. ومن شأن هذه المبادرات، إضافة إلى خصخصة صناديق التقاعد والنمو السريع لشركات التأمين، أن تقود إلى ظهور شريحة من المستثمرين المؤسسيين، وهو ما كان مفقودًا حتى الآن، كما يمكن أن تساعد بشكل كبير في توسيع قاعدة الأسواق المالية وتحسن دور المستثمرين في مراقبة أداء الشركات.

### الدور المتنامي لقطاع الأعمال في السياسة

هل يمكننا القول إذن أنه من المتوقع أن يطالب قطاع الأعمال المتنامي بمسؤولية أكبر، وأن يضع ضغوطًا على المسؤولين في السلطة لكي يقبلوا إصلاحات سياسية واقتصادية؟ مثل هذه التوقعات كانت دائمًا حاضرة في أدب التحول إلى الديمقراطية، وها هي الآن تجد لها دعماً في تجربة البلدان العربية.

ثمة انطباع بأن رابطاً بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي يمكن أن يوجد ولكنه سوف يتلاشى مع مرور الوقت. وكما حاجنا قبل قليل، فلا بد من وجود تحول جوهري في القطاع الخاص قبل أن يظهر قطاع أعمال حديث يمكنه أن يدعي أنه يمثل مصالح قومية أوسع وينخرط في حوار سياسي جدي مع الحكومة. وفي الوقت الراهن، فإن قطاع الأعمال مشغول إلى حد بعيد، وقادة الأعمال الفردية يدخلون في نسيج الدولة من خلال ممارسات تم التدريب عليها جيداً، سواء في التعيينات السياسية أم في المشاركة في قوائم انتخابية متفق عليها، ولكن أحداً من هؤلاء الأفراد لا يتمتع بوسط ناخب حقيقي له. إن التحولات دخل قطاع الأعمال هي قيد الحدوث وهي مدعومة من قبل الدولة، ولكنه مشروع يمكن أن يستغرق سنوات عديدة للوصول إلى نقطة يمكن لها أن تصنع فرقاً نوعياً لعملية صناعة القرار.

ثانياً، إن مجتمع قطاع الأعمال يميل أكثر إلى دعم أية حكومة في السلطة أكثر مما يميل إلى معارضتها. وعادة ما يناضل قطاع الأعمال لكي يكون على علاقة جيدة مع السلطات العامة، على الأقل ما دامت هذه السلطات لا تتخذ مواقف معادية واضحة لقطاع الأعمال. وواقع الحال أنه في مواجهة الإيديولوجيات المعارضة الشعبية أيام هيمنة السياسة الجماهيرية، كان قطاع الأعمال يبدو وكأنه يعزز موقعه مع النظام الحاكم باعتباره الخيار الآمن للمحافظة على مصالحه، التي ليس أقلها النزوع الطويل الأمد الذي قاده نخبة من المسؤولين الحكوميين. ولذلك فإن وجود قطاع أعمال قائد لتحالف يسعى إلى التحولات الديمقراطية هو استثناء أكثر منه قاعدة، وهو يتطلب بالحد الأدنى طبقة وسطى كبيرة ومزدهرة كحليف، كما كان الحال في مسيرة التحولات الديمقراطية في بعض الاقتصادات المتقدمة من مثل تشيلي وكوريا الجنوبية.

ثالثاً، إن الإصرار على تحقيق الإصلاحات السياسية يسبب أخطاراً واضحة، خصوصاً في البلدان التي تعتمد اعتماداً أساسياً على المهاجرين في استمراريتها. وهذا موضوع هام للنقاش أيضاً داخل مجتمع قطاع الأعمال نفسه الذي يضم رواد أعمال ومستثمرين ومدراء ليسوا مواطنين في البلد

الذي يستثمرون ويعملون فيه، وبذلك يستشعرون خطراً من عملية الإصلاح السياسي التي لا تعدُّ بتقديم تمثيل أفضل لمصالحهم على وجه الخصوص (11). وفي الدول العربية في شمال أفريقيا أو في الشرق الأوسط نجد أن المستثمرين الخليجيين هم الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة، ولا يُنظر إليهم باستلطاق من قبل المواطنين المحليين (12). ولكن ثمة طريقة أخرى للنظر إلى هذا البعد للقضية، وهي أنه عندما يتحدث قطاع الأعمال ههنا، فإنه غالباً ما تتم الإشارة إليه على أنه قطاع غير قومي، ولذلك فهو لا يتمتع بشريحة كبيرة عند انتقاد الحكومة.

ولأسباب المذكورة أعلاه جميعاً، يبدو أن الرابط بين الإصلاحات السياسية والإصلاحات الاقتصادية يمكن أن ينتهي على المدى الطويل، ولكنه من غير المحتمل أن يمارس أي ضغط ذي مغزى على بنى السلطة القائمة لسنوات عديدة قادمة.

وعلى المدى المتوسط، فإن أفضل أمل يمكن أن نبنيه على مساهمة قطاع الأعمال في عمليات الإصلاح يبقى في مجال الإصلاح الاقتصادي، وقضايا الحكم الصالح والمساءلة على المستوى التكنوقراطي، وهو ما سيكون، على أية حال، في غاية الأهمية للتنمية القومية، ويمكنها أن تؤثر بعمق على الحياة اليومية للمواطنين سواء أفي مجال الخدمات العامة أم الأداء البيروقراطي للحكومة أم في مكافحة الفساد. وسيبقى الكثير للفعل لكي يتم تهيئة قطاع الأعمال لكي يؤدي دوره في هذه القضايا.

وبالإضافة إلى مسألة دعم عملية التحول داخل شركات قطاع الأعمال الذي تحدثنا عنه أعلاه، فإن التنظيم الجماعي لقطاع الأعمال العربي هو المجال الذي يحتوي على أكبر الثغرات. ونجد أن العديد من البلدان ليس فيها اتحادات قطاعية منظمة تنظيمياً جيداً، يمكن أن تتابع أجندات أكثر تحديداً وأفضل تحضيراً بالتعاون مع الحكومات الوطنية. إلى ذلك فإن الإمكانيات المسخرة في منظمات قطاع الأعمال للبحث في السياسات ضعيفة، وهو ما يُضعف القدرة الجمعية للرأسماليين العرب ومصداقيتهم كلاعبين سياسيين، كما يُضعف مقدرتهم على المساهمة في، ومتابعة، عملية تطبيق برامج إصلاح مستدامة وذات مصداقية. وهم غير جاهزون لأية تضحية ضرورية من أجل تطبيق سياسة متسقة ومتعاونة. بينما في دول نامية أخرى، من مثل تركيا وتايلاند، لعبت اتحادات الأعمال دوراً بارزاً في التنظيم الذاتي لقطاع الأعمال بل وحتى في برامج الدعم التي تقدمها الدولة أيضاً. إن اتحادات قطاع الأعمال العربية بحاجة لأن تتطور حتى تكون قادرة على أن تضطلع بمثل هذه المهمات، مستفيدةً، ربما، من ديناميكية الجيل الجديد من رجال الأعمال والشركات الحديثة المدارة بشكل أمثل.

وينبغي خلق مثل هذا التنظيم الذاتي أيضاً في القطاعات الجديدة التي بدأ قطاع الأعمال يدخلها مؤخراً، مثل التعليم والصحة والخدمات. في الاقتصادات المتقدمة، تكون هذه المجالات عالية التنظيم، أما في العالم العربي، فغالباً ما تكون مجالاً لهيمنة البحث السريع عن الربح في وقت قصير، بدل أن يكون الهدف الاستثمار طويل الأمد والمنافسة على النوعية. ومن جديد، نجد أن ثمة علاقة وثيقة بين الإدارة الجيدة للأعمال من جهة وتحسُّن أداء القطاعات المختلفة.

ومن جهة النظام، فإن نضوج قطاع الأعمال ومهنيته يحتاجان قبل كل شيء إلى إصلاح إداري لإيجاد ملعب مستو حقيقي للاعبين. وينبغي أن يؤدي ذلك على الأقل إلى سياسة تقود قطاع الأعمال نحو نظام أكثر انفتاحاً وأقل تمسكاً بنظام الامتيازات الراهنة. أما الخطوات التي ينبغي اتخاذها

للوصول إلى هذه الغاية فليست من اختصاص هذه الورقة، ومع ذلك فيمكن أن نعدّد من بينها إيجاد قاعدة معلومات مركزية على الإنترنت لكافة القوانين والقرارات الوزارية قيد التطبيق، وتحديد الوقت أمام عمل الإدارات الحكومية لإنجاز المهام الموكلة إليها، والسماح بوجود محققين مستقلين للتحقق من حالات الخلاف، وأخيراً، تطبيق قاعدة النشر العلني لكل الإجراءات الإدارية الحكومية، وللأداء الحكومي والموازنة.

إن مهنية القطاع الخاص كلاعب اقتصادي ولكن أيضاً كعامل من عوامل الإصلاح سوف تحتاج لاحقاً إلى دفع من خلال برنامج إلزامي تدريجي لخصخصة المؤسسات الربحية الكبرى التي تملكها الدولة في المنطقة العربية عموماً، وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص. فحالما تنتهي هذه المؤسسات من تنفيذ وظيفتها التنموية والمتعلقة بالبنى التحتية، فإن من الواجب نقلها إلى أيدي القطاع الخاص لتعزيز سوق الرأسمال وتهيئة المجال أمام منافسة حقيقية في القطاعات الإستراتيجية. إن قطاع الدولة قد أوجد، من خلال نجاحاته بالذات، شروط انحلاله، ناقلاً بذلك الاقتصادات العربية إلى مرحلة من مراحل التنمية أكثر نضجاً. وإن النتائج التنموية سوف تمضي أبعد بكثير من مجرد انتقال بسيط لشكل الملكية من قطاع الدولة إلى القطاع الخاص.

(\*) كان سوق المناخ هو البورصة غير الرسمية في الكويت. وقد شهدت الفترة ما بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس من عام 1982م انهيار سوق المناخ الذي كان يوصف بأنه أحد أعجب الأسواق المالية في العالم كله.

1. ستيفان هيرتوغ، تحديّ لعنة الموارد: في شرح ظاهرة نجاح المشاريع الاستثمارية المملوكة من الدولة في الدول الريفية، السياسة الدولية، 2:62 (نيسان / أبريل 2010)

2. البنك الدولي من الامتيازات إلى المنافسة، تحرير النمو الذي يقوده القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن دي سي (2010) ص 59

3. 25 بالمئة من الصادرات في الأردن وتونس على سبيل المثال تُصنّف كتكنولوجيا عالية (high-tech) وهي نسبة أعلى من أية دول أخرى في المنطقة، ص 60

4. إن التقسيم الثلاثي هنا يستوحي إلهامه من – ولكنه لا يطابق – ذلك التقسيم الثلاثي بين الموارد الغنية / استيراد العمالة؛ الموارد الفقيرة / العمالة وافرة؛ والموارد الغنية / العمالة وافرة؛ وهو ما يستخدمه البنك الدولي لتصنيف اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5. إن التوضع العالي لدولة الإمارات العربية المتحدة يعود إلى حد كبير إلى دورها كمركز لإعادة التصدير

6. راجع على سبيل المثال: مارك فاليري "العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال وإصلاح سوق العمل – البحرين وعمان، نموذجاً، ورقة مقدمة في ملتقى أبحاث الخليج 2010، جامعة أكسفورد، تموز / يوليو 2010. وراجع أيضاً حسن الحسن، "سياسة سوق العمالة في البحرين"، وهي ورقة قدمت ورشة العمل الثالثة لمشروع الجسر، دبي، حزيران / يوليو 2010

7. البنك الدولي، مرجع سابق، ص 189

8. المستثمر الدولي، الحوكمة ومعهد المدراء (IOD): بحث من مجلس إدارة مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي 2008

9. ثمة عدد قليل فقط من الكونسورسيومات التي تحتوي عددا أكبر من العائلات التي تمكنت من أن تقيم شركات على النطاق العالمي، وهي في معظمها موجودة في دول الخليج. وأحد الأمثلة التي تحتوي عددا معتبرا من العائلات التجارية الكبيرة في السعودية هو المجموعة الصناعية السعودية، التي تستثمر على نطاق العالم في مجالات البتروكيماويات

10- ديان زوفيغيان، المانحون الأجانب والعلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر: نقاش حول المشاركة السياسية في الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أطروحة ماجستير، حزيران 2009

11. راجع على سبيل المثال رشيدة كنشانا، "رجال الأعمال الهنود باعتبارهم مشاركين خارجيين في القطاع الخاص في دبي والإصلاح السياسي / الاقتصادي" ورقة مقدمة إلى ملتقى أبحاث دبي 2010 الذي نظمه **ARI / GRCF**، جامعة كمبردج، تموز / يوليو 2010

12. على سبيل المثال، حصلت عائلة (رئيس الوزراء الفرنسي الراحل رفيق) الحريري على الجنسية السعودية، ولكنها - كما هو واضح - ظلت مهمة، على الأقل، بالشؤون اللبنانية. وأيضا في المملكة العربية السعودية، نجد العائلات الحضرية التي تملك أعمالا مهمة رغم أنها لا تمتع بنفس الجذور القومية كالآخرين. وفي مصر، نجد أن عائلة سوپريس هي عائلة قبطية. وفي الكويت كانت العائلات الشيعية التجارية من تدعم بقوة حكم آل الصباح: راجع رفعا أزولاي، "السياسة عند العائلات الشيعية التجارية في الكويت"، ورقة قدمت إلى ملتقى أبحاث دبي 2010 الذي نظمه **ARI / GRCF**، جامعة كمبردج، تموز / يوليو 2010